العدد العشرون
2003

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة تصدر سنويًا

1371 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2003 مسيحي

الدكتور: محمد بن نصر

1 ـ مقدمة:

مسألة الهوية الثقافية التي تعتبر أهم وسائل المناعة التي تحصّن بها المجتمع الإسلامي ضدّ الغـزو الفكري والثقافي، تواجه، اليوم تحدياً كبيراً بعد بروز مفهوم العولمة واحتلاله الموقع الأهم في الساحة الفكرية. ولذلك فإن الحاجة ملحّة لإعادة النظر في طرح المسألة الثقافية واسـتمرار الهوية الحضارية للأمة، محاولين بذلك البحث عن أنجع الحلول وأقوم المسالك في مواجهة هذا التحدّي. نحتاج أولاً إلى التوقف عند مفهوم العولمة مصطلحاً وإشكالاً ومنهجاً، ونحتاج ثانياً إلى توضيح طبيعة هذا التحدي وأشكاله المستجدة، ونحتاج ثالثاً إلى تحديد المهام المطلوبة والوسائل والمناهج المسخّرة لذلك.

2 ـ العولمة، المصطلح، الإشكال، المنهج:

احتل موضوع العولمة ولا يزال موقعاً مهماً في الساحة الفكرية، أُلّفت فيه كتب عديدة، ونشرت حوله العديد من الدراسات، وعقدت من أجله العديد من المؤتمرات والندوات الفكرية. والاطلاع على ما توفّر من هذه الأدبيات حول الموضوع المطروح جعلنا نتوقف عند هذه الملاحظات:

1 ـ غياب هذا الإشكال عند المفكرين المسلمين، وخاصة المهتمين منهم بالدراسات الشرعية. ولعل الأمر يعود إلى عدم صياغة هذا الإشكال صياغة فقهية يبرز فيها المبحث الشرعي؛ ولذلك لم يكن من الممكن أن يهتم العلماء بهذا الموضوع على الرغم من أهميته القصوى في المسألة الثقافية[1].

2 ـ أن الذين كتبوا في هذا الموضوع من المفكرين العرب وجدوا أنفسهم أمام ظاهرة وصفوها بالتعقيد وبالتحول المستمر، وتعاملوا معها بوصفها ظاهرة تاريخية لا فائدة من التصدي إليها، ولكن يجب معرفة سبل الانخراط فيها[2]. أدت هذه الدراسات إلى إضفاء نوع من الهالة وإبداء شعور يتسم بالحيرة أمام هذه الظاهرة التاريخية الكاسحة، التي وصفها صادق جلال العظم بأنّها «حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها، وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل الفكري»[3] وقال عنها السيد ياسين «ما زلنا في مرحلة فهم ظاهرة العولمة واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها، والتي

---

(1) تجدر الإشارة هنا إلى الدراسة التي قدّمها رئيس تحرير مجلة «الكلمة» حول الفكر الإسلامي وقضايا العولمة. انظر: العدد 20، السنة الخامسة، صيف 98/ 1419هـ.

(2) نستثني من هؤلاء ونعتذر لمن لم نتمكن من الاطلاع على كتاباتهم:
ـ أبو يعرب المرزوقي، العولمة والكونية، التجديد، العدد الرابع، السنة الثانية، 98/ 1419هـ.
ـ محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، ورقة قدّمت إلى ندوة «العرب والعولمة» التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ 18 ـ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1997.

(3) صادق جلال العظم، مجلة الطريق، بيروت، السنة 56، العدد الرابع، يوليو/ أغسطس 1997.

تسهم في الوقت الراهن في تشكيلها هي في الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، بل إنّنا نستطيع أن نقول: إنّ العولمة عملية مستمرّة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة»[4] أما جورج طرابيشي فيقول: «العولمة هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، مثلما كانت القومية في الاقتصاد وفي السياسة وفي الثقافة هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»[5] بوسعنا أن نواصل سرد مواقف المفكرين العرب من هذه القضية، ولكن لا فائدة من ذلك، فالشعور العام الذي يحكمها هو الشعور بالعجز أمام هذه الظاهرة الكاسحة التي لا تسمح بأكثر من الانخراط فيها أو الاحتماء بالذّات والتمسك بالحصانة السلبية، كما تشير إلى ذلك بعض المواقف العامّة التي عبّر عنها بعض المفكرين الإسلاميين. هذا الأمر يدعونا إلى التوقف عند هذا المفهوم بالتحليل، وليس هدفنا من ذلك التقليل من أهمية هذه المسألة، ولكن أردنا أن نضعها في إطارها المعرفي والتاريخي، ففهم المشكلة مقدمة ضرورية وأساسية لنقدها ومواجهتها.

لا شك في أن هناك صعوبة في إيجاد ترجمة دقيقة لكلمة Globalization الإنجليزية في اللغة العربية على الرغم من أن مصطلح العولمة بدأ يفرض نفسه، ولعلّ ذلك من مظاهر العولمة نفسها. فيكفي أن يتم تداول هذا المفهوم في المنتديات الفكرية وعبر وسائل الإعلام، حتى تكون هذه الترجمة مقبولة علمياً. إذا انطلقنا من الكلمة العربية فإن المعنى الذي يتبادر إلى الذهن هو تعميم الشيء وتوسيع دائرة تأثيره ونفوذه ليشمل العالم كلّه. ولكن هذا التعميم لا يتم بشكل تلقائي، بل عبر عمليات قسرية تضع الجميع في قالب واحد، فالمعنى المتضمن للعولمة هو القولبة، والصفة المصدرية لقولبة أو عولمة تعود إلى الوزن الصرفي «فوعل» الذي يحمل معنى الإجبار والإكراه. فالمسألة أبعد من أن تكون ظاهرة

(4) السيد ياسين، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي، بيروت، العدد 228، فبراير/ 1998.

(5) جورج طرابيشي، أصل العولمة وفصلها، الحياة، لندن، العدد 12449، الأحد 30/ 03/ 1997.

تاريخية فوق إرادة البشر؛ لأن المنادين بالعولمة يعلمون أن الواقع الإنساني واقع متعدد الثقافات ومتنوع الهويات، ولذلك ربطوا العولمة بالسوق العالمية وربط الثقافة بالسوق أي بالقدرة على ترويج ثقافة معيّنة، وبالتالي الفشل وعدم القدرة على المنافسة يؤدّي بالضرورة إلى الانقراض. فالثقافة التي من حقها أن تبقى هي الثقافة القوية التي بإمكانها الاعتماد على تقنية عالية. البقاء للأقوى ذلك هو معيار الاصطفاء. استغلوا في ذلك التطور الهائل الذي حصل في وسائل الإعلام، والمكانة التي احتلتها الصورة الإشهارية التي طغت على النشاط الإعلامي، فعطلت ملكة التفكير النظري عند الفرد المشاهد، وفتتت الحقيقة وأغرقت المشاهد في اللحظة الراهنة التي أصبحت مجرد لحظة للمتعة المادية المتحررة من كل القيم.

لا بدّ أيضاً من التفريق بين مفهوم العالمية ومفهوم العولمة، المفهوم الأول يحمل معنى يفيد الانفتاح ورغبة التعرف على الآخرين، ليس بدافع النفي ولكن برغبة التفاعل والتكامل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾. أما المفهوم الثاني فإنه يعني الاختراق الثقافي، ويعتمد هذا الاختراق على القوة المادية، ويستهدف نواة الثقافة المغايرة بهدف القضاء عليها نهائياً. وعليه فإن مواجهة الاختراق لا تكون بالاعتماد على استراتيجية الحصانة السلبية. وعلى أي حال الانغلاق الثقافي أمر غير ممكن من الناحية العلمية. وإنما يتم بالتحصين الإيجابي، وذلك عن طريق البناء السليم للفرد. وذلك هو جوهر التحدي الثقافي الذي يجب أن نهتم به اهتماماً بالغاً.

3 ـ أولوية الثقافي؟ لماذا؟

لا يحتاج المرء إلى البحث عن حجج وأدلة تبين له قصور الأمّة الإسلامية في أداء رسالتها، وذلك في كل المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية، فواقع الأمة يعبّر عن ذلك بوضوح تام، ولا أحد يستطيع أن يزعم عكس ذلك، إلاّ أن السؤال الذي ما زال يرهق الجميع هو: من أين نبدأ إصلاح وضعنا ضمن

الشروط العالمية الراهنة. لا نبالغ إذا قلنا إن كل الإصلاحات السياسية، أو بالأحرى محاولات الإصلاح، قد انتهت إلى إيجاد حالة من التوتر القصوى، إذا لم نقل القطيعة بين الدولة والمجتمع في العالم الإسلامي، وأدت في النهاية إلى توسيع نفوذ الدولة وهيمنتها على المجتمع هيمنة كاملة. ولا شك في أن ذلك قد أدّى بدوره إلى تعطيل حركية المجتمع واستتباع كل مؤسساته للدولة. وفي مثل هذا الواقع يصبح الحديث عن مواجهة العولمة في شموليتها، فضلاً عن الاستجابة الفعلية للتحدّي الثقافي، أمراً غير ممكن ولا يتجاوز مستوى الشعار. ولذلك فإنّ الخطوة الأولى تكمن في الإجابة التي يمكن أن نقدّمها عن السؤال: من أين نبدأ؟

السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية، كل هذه المجالات في حاجة إلى إصلاح جذري، لا جدال في ذلك. ولكن ما المجال الذي تتوقف على إصلاحه بقية الإصلاحات الأخرى؟ يجب التنبيه إلى أن الرغبة في البحث عن حلّ سريع رغبة مشروعة، ولكن يجب الاعتراف أيضاً أن كل الحلول السريعة التي جربناها قد أدت، في النهاية، إلى تعميق الأزمة واستفحال حالها حتى اتسع الخرق على الراقع كما يقال. وعليه فإنّه ليس بالضرورة أن الإجابة التي سنقدمها ستكون لها نتائج إيجابية آنية، ولكن بالتأكيد، سيكون لها الفضل في وضع الحجر الأساس الذي يكون سبباً في وضع حدّ لحالة الانتكاس والاستقالة الحضارية الكاملة. نعتقد أن معالجة المشكل الثقافي وبالتالي التربوي هي المسألة الأساسية التي يجب أن تتضافر الجهود لإنجاحها. فالنواة الأساسية في كل مشروع إصلاحي هو الفرد نفسه. وما لم يوجد الفرد المتحرر نفسياً وعقلياً من كل القيود (الشريعة: مجموعة من الضوابط والحوافز وليست قيوداً بأي حال من الأحوال) فإننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة. نرفع شعارات الثورة، ثم تكون النتيجة تراكم مستمر لحالات الفشل المولّدة بدورها لحالة من الإحباط والسيولة القاتلة. لا شك في أن مشاريع مثل مشروع العولمة سيجد تقبلاً في هذا الواقع المريض، ولا شك في أن سياسة الاختراق الثقافي وتفتيت الهوية ستلقى نجاحاً محققاً، مرسخة بذلك لوهم الفردية (النجاة الفردية) ووهم الخيار الشخصي (الحرية)

ووهم الحياد (التحلل من الالتزام) ووهم الحتمية الاجتماعية (الفوارق الاجتماعية = فوارق طبيعية). وعندها لا نعجب من السلبية واللامسؤولية التي تتصف بها المؤسسات الاجتماعية والمنظمات السياسية والجمعيات الإنسانية. إصلاح الفرد إذا أولوية الأولويات في عملية الإصلاح.

إذا سلمنا بأن التحدي الثقافي هو التحدي الأساسي، وأن إصلاح السياسات التربوية هو جوهر هذا التحدي، إذا أردنا أن نوجد هذا النوع من الأفراد الذي تقوم عليه وتقوم به عملية إعادة تفعيل عوامل الفعل في الأمة. فإن السؤال الذي يجب طرحه الآن يتعلق بكيفية إصلاح الفرد، وما الاستراتيجية التي يجب اتباعها؟ الإجابة عن هذا السؤال تستدعي منا التوقف عند شخصية مسلم اليوم وعقله، رصداً للعوائق وتحليلاً للكوابح التي تمنعه من التعبير عن ذاته.

4 ـ عوائق التفكير الحر:

إنّه بقدر ما تتقلص المساحة الفاصلة بين «الخطاب الخاص» (حديث الذّات لنفسها) و«الخطاب العام» (حديث الذّات للآخرين) بقدر ما يحقق الفرد ذاته فيتوفر بذلك على الحد الأدنى من التوازن بينه وبين نفسه وبينه وبين الآخرين. هذا التوازن الذي نزعم أنّه أهم شرط يجب أن يتحقق حتى يمكن أن نتحدث عن إمكانية الإبداع الفكري، وعليه فإن المؤسسات العلمية تنجح في إيجاد فرد جديد إذا استطاعت أن تتحول من تأميم الأسئلة والأجوبة إلى تأمين شروط التفكير الحر وشروط التعبير عنه. هل الفرد الذي نتوجه إليه بالخطاب فرد يتوفر على هذا الحد الأدنى من الحرية؟

إن الخبرة الأساسية للفرد المسلم هي الخبرة المتمثلة في خنق الأسئلة أي إنه يمارس الإرهاب الفكري على نفسه، وهو في نظرنا أشد أنواع الإرهاب التي يمكن أن تمارس عليه من الخارج، لأن الثانية قد تبعث في الإنسان روح التحدي والمقاومة أمّا الأولى فإنّها تنتج عنده نوعاً من الراحة والطمأنينة الموهومة، تظهر نتائجها في الاستقالة والسيولة العامة للأفراد والمجموعات، والاحتماء بالذّات

التاريخية. يبدو هذا الإرهاب الذّاتي وكأنّه عملية إرادية يقدم عليها الفرد، فيعمد إلى اعتقال الأسئلة التي تعتمل في نفسه، فيقوم ـ تقريباً ـ بما يقوم به وزراء الدّاخلية في البلدان المتخلفة حضارياً. فيخنق الأسئلة الجريئة كما يخنق الأصوات الحرة. ويتم ذلك تحت قاعدة «خاطب الناس بما يفهمون» ولكن من أجل هدف مغاير تماماً للهدف الذي من أجله وضعت هذه القاعدة. لقد وضعت هذه القاعدة ـ أصلاً ـ من أجل توفير الظروف اللاّزمة لإيصال فكرة ما إلى من يجهلها أو يختلف معها أو يعاديها، ولم توضع لكي تستثمر كما تستثمر اليوم من أجل الحفاظ على مصالح ومواقع خاصّة وضيّقة.

لقد أدت هذه الحالة التي عليها الفرد المسلم في تقديرنا (مع عوامل أخرى عديدة) إلى إيجاد نمط الوعي الزائف يتميّز بالمعاش غير المفكَّر فيه، والمفكَّر فيه غير المعاش واللامفكر فيه أصلاً. فهل يستطيع عقل تتعايش فيه كل هذه المتناقضات فضلاً عن حالة الخوف والرعب المصاحبة، أن يحقق ما نسمّيه ـ عادة ـ بالفكر المستقل والاجتهاد المبدع إن العقل الذي لا يتساءل لا ينتج بل يستهلك، يستهلك الماضي في ظاهر بنائه النفسي والفكري، ويستهلك الحاضر حقيقة في مظاهر حياته ويكون حاله كالمُنْبَتّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى. تلك هي المميزات العامة للفرد المسلم اليوم. قد يفهم من هذا الكلام دعوة إلى الثورة على الماضي وعلى الحاضر والانفلات الكلّي منهما، لا إنها دعوة إلى الرشد. لا أحد يجادل في أهمية التعلق بالماضي ـ خاصّة إذا كان هذا الماضي محل فخر واعتزاز لأمّة من الأمم، ولكن التعلق بالماضي يصبح لا محالة عاملاً من عوامل التقليد ـ والتقليد هنا نأخذه بمعنى الاكتمال المعرفي الموهوم والتوقف عن الإنتاج والإبداع بدعوى: ليس في الإمكان أحسن مما كان ـ إذا أصبح هو المتحكم في منهجية تفكيرنا، فلا نسمح إلا بطرح الأسئلة التي طرحت، ولا نقبل من الأجوبة إلا ما كان قد قيل، وبذلك نضع للعقل حدوداً لا يتجاوزها، ونضع له منهجية تحوله إلى مجرد مفسّر لأقوال السابقين. ذلك هو المعنى الحقيقي لاستقالة العقل الإسلامي. هذا النوع من العقل لا تفيده العودة

إلى التراث، ولا يستطيع أن ينظر فيه بعمق؛ لأنه انطلق مكبّلاً فسيعود محمّلاً بسلبيات أخرى عديدة. سيعود خائفاً وسلبياً لأنّه لم ير في التراث إلاّ ما رأى في نفسه ولا ينفعه أيضاً التعرف على ما أنتجته الإنسانية في المرحلة المعاصرة، فسيعود إلينا محمّلاً بالبضائع الاستهلاكية؛ ذلك أن الخبرة، خبرته الأساسية التي تملَّكَها، خبرة استهلاكية وليست خبرة إنتاجية.

5 ـ سبل العلاج:

إذاً كيف السبيل إلى إصلاحه؟ إصلاح الفرد المسلم في تقديرنا يتم على مستويين:

1 ـ إعادة الثقة إلى نفسه أولاً، نعم لقد نجحت الصحوة الإسلامية في تحقيق ما يمكن تسميته بالحصانة السلبية، حيث أصبح المسلم معتزاً بدينه ومعتزاً بتاريخه وقليل الانبهار بالغرب الاستهلاكي ـ على الأقل ـ في المستوى النظري، إلاّ أنّ هذا الأمر لا يساعد المسلم على أن يكون فاعلاً وصاحب إرادة حرّة، وواعياً بالتحديات التي تواجهه وبكيفية مواجهتها. هذا النوع من الحصانة السلبية ينتج إمّا نفسية مندفعة لا تُقدّر عواقب ما تقدم عليه، أو نفسية منكمشة تعيش في عالمها الخاص ولا يهمّها ما يحدث في الواقع.

تحتاج هذه القاعدة من الحصانة السلبية إلى إضافة نوعية تحولها من السلب إلى الإيجاب، وتتمثل هذه الإضافة النوعية في امتلاك ملكة النقد. نقد الماضي، يعود إليه متسلحاً بالتوجيه القرآني، فيحرره من كل المعوقات التي تمنعه من التفكير الحرّ، وينقي بنيته الثقافية من كل ما تراكم فيها وحوتها من ثقافة الاستعباد المنحرفة، ويعود أيضاً إلى الفكر الإنساني المعاصر، فيتعامل معه بهذه الروح النقدية، فيفك أسرة من مقدمات الفلسفة المادية، ويعيد إليه قداسة سلبت منه كما يقول مالك بن نبي.

2 ـ إصلاح منهجية تفكيره، وبالتالي إصلاح أداة تفكيره الأساسية، يعني أولاً

أن يتسلح بالمعرفة التوحيدية التي تجمع بين عالم الغيب وعالم الشهادة، فيصبح التحصيل العلمي في العلوم الصحيحة والعلوم الإنسانية لا يقل أجراً وثواباً عن تحصيل العلوم المتعارف عليها بالعلوم الدينية. وسيفهم عندها أن العلمانية الدينية التي تفرق بين العلوم المدنية والعلوم الشرعية لا تقل خطراً عن العلمانية الملحدة، فكلاهما يؤدي إلى عملية انشطار المعرفة، وبالتالي انشطار الوعي. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن التحصيل العلمي ليس جمعاً لمعلومات ومعطيات وليس اكتساباً لخبرة مهنية ولكنه أساساً امتلاك منهجية في التفكير، لأن المعلومات والمعارف متغيرة بتغير الخبرات الإنسانية. تستقطب العقل الإسلامي حالات من التقابلات الثنائية: الحديث في مقابل المعاصر، والتقليد في مقابل التجديد، والدين في مقابل الحياة؛ ويحكمه منهج التصنيف التعصبي، فالآخر لا وجود له، فإما أن يكون موافقاً ويجب أن يكون التوافق كاملاً، وبالتالي ليس هناك معنى لوجوده، وإما أن يكون مخالفاً وبالتالي معادياً يجب إخراجه من دائرة الفعل والتوجيه، فيصبح وجوده عدماً.

هذه التقابلية لا تولّد إلاّ العداء والتنافي، في حين أن الحقيقة موزعة عند هؤلاء جميعاً، ويجب على المرء أن يتسلح بعقلية قادرة على التفكيك والتركيب وتَلَمُّس أوجه الصواب واستبعاد أوجه الخطأ من الجميع. فالحقيقة النظرية ليست حقيقة تقنية تراكمية، كل خطوة جديدة تكون بالضرورة تجاوزاً للتي سبقتها، وإنما نحتاج دوماً إلى العود على بدء وتقليب الأمر في كل وجوهه.

6 ـ خطة العمل:

1 ـ محاولة إيجاد برنامج تربوي يحصل به الحد الأدنى من الاتفاق على الأولويات، انطلاقاً من اتفاق حول تشخيص الأمراض، وكذلك اتفاق حول الأهداف المرجوة والوسائل المتبعة. يكون ذلك بتوجيه الإسسكو بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤسسات العلمية والبحثية في العالم الإسلامي لإقامة مراكز أبحاث علمية لدراسة قضايا المعرفة والثقافة والتربية الإسلامية في القرن الحادي والعشرين.

- توجيه نداء إلى المفكرين كافة والمؤسسات العلمية والتربوية لإعطاء الأمر أهمية، ورسم الخطط لتشجيعهم وتوفير الدعم المالي المطلوب.
- توجيه النداء لوزارات الثقافة والتربية في البلاد الإسلامية لتشجيع الجهود ودعمها في هذا المجال وإعطائها أولوية عاجلة.
- التنسيق بين الجهود والأبحاث والإصلاحات بين مؤسسات البحث والتعليم في مجال الثقافة والتربية والإعلام، وتشجيع البرامج العلمية الإسلامية في مجال الإعلام، وتشجيع الصناعة الإعلامية التربوية والترويجية الهادفة النظيفة ودعمها.